اقتصاد

المغرب: تقليص الإنفاق غير الضروري

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لم يستثن صندوق النقد الدولي سياسة الموازنة من الوسائل التي يمكن أن يلجأ إليها المغرب في حال استمرت الجائحة الصحية، حيث يأتي التدخل عبر الدعم مع تقليص الإنفاق غير الضروري وزيادة الموارد ضمن التوصيات التي رفعها إلى المملكة. وتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد في العام الماضي 7,2 في المائة، مع انتعاش في العام الحالي بنسبة 4,5 في المائة، وهو انتعاش يبقى محاطا بحالة عدم اليقين التي تسود في العالم. ويفترض الصندوق أن العودة للحجر الصحي ستضر بالنشاط الاقتصادي في المملكة بسبب أزمات العرض والطلب، ومع هامش مناورة ضيقة، فإن إعادة تقييم المخاطر على الأسواق يمكن أن تقود إلى مراجعة سعر الأصول والكشف عن هشاشة مرتبطة بالدين وإضعاف المؤسسات المالية الوطنية. وفي هذا السياق، يتصور الاقتصادي المغربي، رضوان الطويل، أن الأزمة تدفع إلى التفكير في سياسة الميزانية، حيث يرى أن المالية العمومية يجب أن تتخفف من سقف 3 في المائة على مستوى عجز الموازنة، مشددا على ضرورة توجيه الموارد للإنفاق الاجتماعي الذي ساهم في النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. ويرى الطويل أن إعادة النظر في السياسة الموازنية يمر عبر القيام باختيارات على مستوى الجباية والإنفاق، حيث يفترض في التماسك الاجتماعي أن يصبح مبدأ أساسيا، خاصة أن صندوق النقد الدولي يتوقع أن يشهد ما بعد الجائحة ارتفاع البطالة وتفاقم الفوارق.

وعندما يعرض الصندوق للسياسة النقدية، فهو يعتبر أن هناك فسحة لتقليص معدلات الفائدة الرئيسية، مؤكدا على إمكانية تدخل البنك المركزي من أجل معالجة نقائص القطاع المالي، ودعم الموجودات من السيولة عبر تليين شروط الموارد الذاتية، مشددا على ضرورة لجوء السلطات إلى توفير ضمانات إضافية للقروض التي توفرها المصارف. ويتصور الصندوق، الذي كان أتاح للمغرب، في ظل تداعيات الأزمة الصحية في إبريل/ نيسان الماضي، استعمال خط الوقاية والسيولة البالغة قيمته 3 مليارات دولار، أن التدابير الحمائية يمكن أن تربك التجارة واندماج المغرب في سلاسل القيمة العالمية.

وشدد الصندوق في تقرير، صدر الثلاثاء الماضي، على أن الوضع الحالي يمكن أن يفضي إلى الإمعان في الحمائية وإعادة ترحيل الشركات، ما يقلص التدفق العابر للحدود للتجارة واليد العاملة، بما في ذلك تحويلات المغتربين، ناهيك عن المخاطر الأمنية الضارة بالتجارة واليد العاملة والرساميل والثقة، والاضطرابات التي يمكن أن تؤثر على سعر النفط. ويتصور الصندوق أن هذه المخاطر يمكن أن تضر بالاقتصاد المغربي، خاصة أن المملكة تتبنى اقتصادا مفتوحا، مرتهنا للتجارة وسلسلة القيم العالمية، وتحويلات المغتربين والسياحة واستيراد الطاقة. وعندما يستعرض توصياته، يؤكد الصندوق على آلية الموازنة في حالة استمرار الجائحة، وهي آلية تتيح دعما للشركات والعمال، مع التأكيد على تقليص النفقات غير الضرورية وزيادة الإيرادات عبر المساهمات الإيرادية أو تلك التي تتخذ شكلا تصاعديا على الصعيد الجبائي من أجل تفادي زيادة المديونية.

(فرانس برس)

كورونا يُضعف انتعاش اقتصاد كوريا الجنوبية

قال مركز أبحاث حكومي، أمس الأحد، إن حيوية الانتعاش الاقتصادي في كوريا الجنوبية تضعف، إذ ظل قطاع الخدمات راكداً وسط عودة ظهور حالات الإصابة بفيروس كورونا. واستمر قطاع التصنيع في الانتعاش بسبب الصادرات القوية بشكل أساسي، لكن صناعة الخدمات تعاني من الركود بسبب تفشي فيروس كورونا، وفقاً لتقرير التقييم الاقتصادي الشهري الصادر عن معهد التنمية الكوري (KDI)، والذي نشرته وكالة الأنباء الكورية الجنوبية (يونهاب) أمس. وأظهر التقرير الصادر باللغة الإنكليزية أنه «على الرغم من الانتعاش في الصناعات التحويلية، لا يزال الاقتصاد الكوري ضعيفاً بقيادة صناعة الخدمات بسبب العودة السريعة لظهور كوفيد-19».

أخبار

توقعات بإنعاش سعر الدينار الجديد اسواق ليبيا

يتوقع بعض أصحاب الأعمال في مصراتة (غربي ليبيا) أن يدعم سعر الصرف الموحد الجديد الأسواق في أنحاء البلاد بعد سنوات من الانقسام بين طرفين متنافسين على جانبي الصراع. وكان مجلس إدارة البنك المركزي

قد بدأ الأسبوع الماضي تطبيق سعر جديد يبلغ 4,48 دنانير للدولار بعد الاتفاق عليه الشهر الماضي وذلك في أول اجتماع له بكامل هيئته منذ خمس سنوات بعد انقسام البلاد بين فصائل متحاربة في الغرب والشرق. وعلقت حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا رسوما فرضتها على معاملات النقد الأجنبي قبل عامين لتقترب بسعر الصرف الرسمي من سعر السوق السوداء. وحسب رويترز، يقول تجار إن استقرار سعر الصرف، بغض النظر عن قيمته، هو المفتاح لسوق أفضل. وقال الليبي إبراهيم الغيراني من داخل أحد المصارف: «استقرار اقتصاد البلاد يعتمد علي الأمن بصفة عامة، ولو تم تنفيذ هذا القرار بشكل مضبوط، سيتم توفير السيولة في المصارف.

تراجع الاسهم المتداولة في العراق

تراجع عدد الأسهم المتداولة في سوق العراق المالي بنسبة 12,4 بالمئة خلال العام الماضي، مقارنة مع 2019، تحت ضغوطات تذبذب وفرة السيولة الناجمة عن جائحة كورونا. ويبلغ عدد الشركات المسجلة في السوق المالية حتى نهاية العام الماضي 104 شركات، جرى التداول على أسهم 75 شركة، بينما باقي الشركات موقوفة عن التداول بسبب مخالفات مرتبطة بالإفصاح عن تقاريرها. وقالت السوق المالي في تقريرها السنوي، الأحد، إن 58 يوم عمل رسمي لم يتم التداول خلالها في 2020، بسبب قرارات صحية مرتبطة بغلق المرافق الحيوية في البلاد لمواجهة جائحة كورونا، بينما بلغ عدد أيام التداول 183 جلسة.

تباطؤ معدل التضخم الرئيسي في مصر

قال الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء (حكومي)، أمس الأحد، إن تضخم أسعار المستهلكين بالمدن تباطأ إلى 5,4 بالمئة على أساس سنوي في شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي من 5,7 بالمئة في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. وانكمشت الأسعار 0,4 بالمئة عن الشهر السابق بعد ارتفاعها بنسبة 0,8 بالمئة. ويشكك مراقبون في هذه البيانات، حيث يؤكدون أن أسعار السلع والخدمات ارتفعت بمعدلات كبيرة، ما أرهق معيشة المواطنين على عكس الأرقام الرسمية.

الأردن يلاحق العمالة المخالفة عبر حملات مكثّفة

عمّان ـ **العربي الجديد**

أطلقت وزارة العمل الأردنية، أمس الأحد، حملة تفتيش لضبط العمالة الوافدة المخالفة وترحيلها، في إطار إجراءات قالت إنها تهدف إلى تنظيم سوق العمل في البلد الذي يشهد تصاعداً في معدلات البطالة، وسط تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد. وقال الناطق الإعلامي باسم الوزارة، محمد الزيود في بيان، إن هذه الحملة تأتي بعد القرارات الحكومية التي سهلت على أصحاب العمل تجديد تصاريح العمالة غير الأردنية، ومنها قرار مجلس الوزراء تخفيض 80% من الغرامات المترتبة عليهم، مشيراً إلى أن هذه التسهيلات متاحة حتى نهاية يناير/ كانون الثاني الجاري. ووفق البيان، فإن القرارات السابقة تضمنت أيضاً إعفاء العمالة الوافدة من الغرامات المترتبة عليها، شرط مغادرتها أراضي المملكة (خروج بلا عودة) قبل نهاية مايو/ أيار المقبل. وقال الزيود إن «المادة الـ 12 من قانون العمل تمنح الوزير صلاحية تسفير العامل غير الأردني على نفقة صاحب العمل أو مدير المنشأة، إذا ضُبط وهو غير حاصل على تصريح عمل أو استخدم لدى صاحب عمل غير المصرح له بالعمل لديه، أو استخدمه صاحب العمل في مهنة غير المهنة المصرح له العمل بها». وأضاف أن العامل المخالف إذا صدر قرار من الوزير بتسفيره لا يجوز إعادة استقدامه أو استخدامه قبل مضي 3 سنوات على الأقل من تنفيذ قرار التسفير. وتقدَّر أعداد العمال الوافدين في الأردن في نهاية العام الماضي بأكثر من مليون عامل، منهم ما يقارب 348 ألف عامل مسجلين لدى وزارة العمل، وأكثر من 600 ألف آخرين غير مسجلين، وتشكل العمالة المصرية الجزء الأكبر منهم، تليها العمالة السورية.

وسببت جائحة كورونا، وكذلك القرارات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة انتشار الوباء، ارتفاعاً كبيراً في معدل البطالة، ولا سيما مع عودة آلاف الأردنيين من الخارج، وخاصة من دول الخليج العربي، التي تلقت اقتصاداتها ضربة مزدوجة بفعل الوباء وتهاوي عائدات النفط.

وارتفع معدل البطالة في الأردن إلى مستويات تاريخية، مقترباً من 24% خلال الربع الثالث من العام الماضي 2020، بزيادة 4,8% عن الفترة نفسها من 2019، وفق بيانات صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الحكومية نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي.

أسواق

مأزق تهاوي الدينار الجزائري

ارتفاع تكلفة المواد المستوردة يهدّد المستثمرين

طالب رجال أعمال جزائريون، الحكومة، بضرورة توفير الاستقرار النقدي، بهدف إنقاذ استثمارا تهم من تداعيات تهاوي العملة المحلية

الجزائر ـ **حمزة كحال**

انتقلت المخاوف في الجزائر، من تراجع قيمة الدينار، من المواطنين إلى المستثمرين، الذين خلط عدم الاستقرار النقدي حساباتهم ودفعهم إلى التريث في إطلاق استثمارات جديدة، بالنظر إلى ارتفاع مصاريف المواد المستوردة المكونة لاستثماراتهم، سواء كانت إنتاجية أو خدماتية، ما دفعهم إلى توجيه نداء للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، من أجل ضبط قيمة الدينار وكبح تعويمه من طرف المصرف المركزي.

في أحد مصانع الجزائر للأدوية، يقف مالكه حسان تاج العراب، حائرا بين إطلاق توسعة لمصنعه وبين التريث أكثر، وذلك حفاظا على رأس المال المدخر في البنك، إذ يقول العراب إن «تراجع الدينار في 2020 دفعه إلى تأجيل إطلاق عملية استثمارية بقرابة مليوني دولار لتوسعة مصنعه، وذلك لعدة أسباب؛ أولها ضرورة إعادة الدراسة التي قام بها نهاية 2019، والتي أصبحت من دون جدوى حاليا في ظل تغير قيمة العملة. وحتى سلسلة إنتاج الأدوية زاد سعرها بـ 12 بالمائة مقارنة مع صيف 2020، حين قام بإجراء الطلبية لاستيرادها من إيطاليا، وذلك بعد تراجع الدينار أمام العملة الأوروبية الموحدة».

وأضاف المستثمر الجزائري لـ«العربي الجديد» أن «تعويم الدينار أثر على المستثمرين كما أثر على المواطنين، نحن أيضا لدينا مصاريف وخطط مبنية على إنفاق بالعملة الصعبة، والتهاوي المتواصل للعملة يضر المنتجين والمستثمرين، فمن كانت لديه قبل شهرين مدخرات محلية بما يعادل 3 ملايين دولار في الحساب البنكي، باتت قيمتها 2,5 مليون دولار، أي أنه فقد نصف مليون دولار من دون أن يقوم بأي عملية استثمارية ولو كانت خاسرة».

وسجل سعر الصرف في آخر التعاملات الرسمية مطلع يناير/كانون الثاني 2021، 166 دينارا مقابل اليورو الواحد، و182 دينارا للجنيه الإسترليني الواحد، و137 دينارا للدولار الواحد، في أرقام نفسها التي أنهى بها 2020، وهي الأكبر في تاريخ العملة الجزائرية. وقبل شهر، سجّل سعر العملة الأوروبية، اليورو، في البنك المركزي الجزائري، 155,75 ديناراً لليورو الواحد للشراء، و173 ديناراً لجنيه الإسترليني. أما الدولار فسجل 129,2 ديناراً للشراء. وترجع خسارة الدينار لشيء من بريقه أمام العملات الأجنبية، إلى تبني البنك المركزي سياسة تعويم الدينار، عند الضرورة، إذ سبق أن فقد الدينار جزءاً كبيراً من قيمته خلال العام الماضي، لمواجهة تبعات تراجع عائدات النفط وكبح فاتورة الواردات.

وتتجه الحكومة الجزائرية نحو فرض تعويم جديد للعملة المحلية (الدينار)، خلال السنة الحالية، لكبح فاتورة الواردات من جهة، وحماية احتياطي الصرف من التبخر السريع من جهة ثانية، بالإضافة إلى امتصاص جزء من التضخم المنتظر أن يصل خلال السنة القادمة إلى 4 في المائة، حسب توقعات الحكومة.

وستنخفض قيمة الدينار 5 في المائة مقارنة بالسعر الحالي، حسب موازنة 2021، ما يرفع سعر الصرف في المتوسط السنوي إلى 142,20 ديناراً للدولار لسنة 2021 و149,31 لعام 2022، و156,78 لسنة 2023، وهذا بافتراض تسجيل انخفاض طفيف في قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار بنحو 5 في المائة سنوياً. وقال وزير المالية الجزائري، أيمن بن عبد الرحمن، في تصريحات مؤخراً، إن «خيار تخفيض العملة الوطنية كان إلزامياً سنة 2021، كحل لاستقطاب استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة وتمكينها من تقييم المنتجات الوطنية، خاصة أن النواب سبق أن انتقدوا غياب المستثمرين وتجميد نشاط الصندوق الوطني للاستثمار الذي لم يناقش مشاريع جديدة منذ 14 شهراً».

وإلى ذلك، قال رئيس الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل، محند السعيد نايت عبد العزيز، إنه «لا يمكن تعويم العملة لاستمالة مستثمرين أجانب وندفن في المقابل المستثمرين الجزائريين». وأضاف نفس المتحدث لـ«العربي الجديد» أن «ممثلي رجال الأعمال طالبوا في لقائهم مع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، في السابع من يناير/كانون الثاني الجاري، بضرورة توفير الاستقرار النقدي للعملة المحلية، كما طالبوا في الماضي باستقرار تشريعي أيضاً».

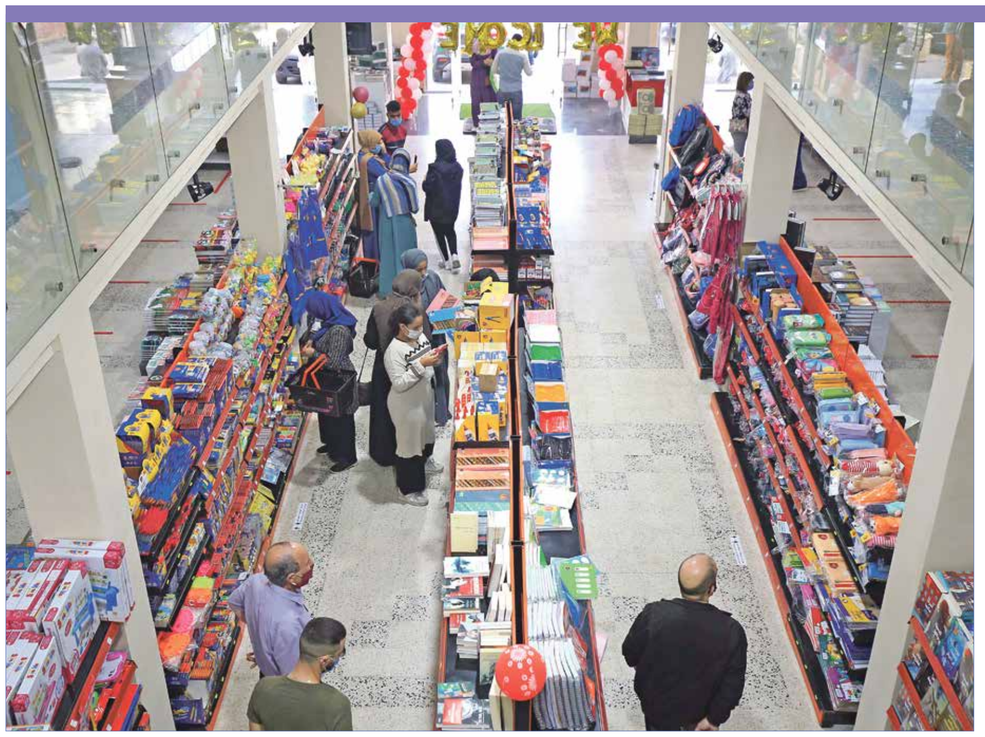

تراجع العملة المحلية الحق أضرارا بالغة بالاستثمارات الخاصة (بلال بن سالم/Getty)

رجال أعمال يطالبون الرئاسة بتوفير الاستقرار النقدي للعملة

العراق

الموازنة تتجاهل تعمير المناطق المدمرة

بغداد ـ **سلام الجاف**

تجاهلت الموازنة العراقية الجديدة لعام 2021 تخصيص أي مبالغ مالية لإعمار المناطق التي دمرتها الحرب أو تعويض المتضررين. وبدأ البرلمان، أول من أمس، مناقشة موازنة 2021، والتي تجاوزت قيمتها 150 تريليون دينار عراقي (103,4 مليارات دولار) بعجز يصل إلى نحو 70 تريليون دينار (48,2 مليار دولار)، بما يعادل 46,6% من إجمالي الموازنة لأول مرة في تاريخ العراق.

وأثار عدم تضمين مشروع موازنة العراق للعام الجاري، أي مخصصات مالية للمناطق المدمرة نتيجة المعارك التي جرت فيها ضد تنظيم داعش الإرهابي وما تبعها من انتهاكات، انتقاد قوى سياسية عدة، مركز حقوقي عراقي الحكومة، بسبب عدم إنصافها هذه الشريحة المظلومة.

وقال رئيس لجنة المهجرين في البرلمان، رعد الدهلكي، لـ«العربي الجديد»، إن «الموازنة لم تتضمن أي فقرة لإعادة النازحين، ما يدل على ضعف التخطيط، وعدم اكتراث الحكومة بالمناطق المحررة، وعدم سعيها لإعادة النازحين». وأضاف الدهلكي أن عدم وجود مخصصات لإعمار المناطق المدمرة في الموازنة «مخيب للأمل»، بينما «مخصصات انفجارية للمؤسسات والهيئات المستقلة». وتابع «سيكون لنا موقف واضح في البرلمان تجاه هذه الملفات، إذ لا يمكن إهمال حقوق واستحقاقات الشعب».

بدوره، قال النائب عن كتلة النهج الوطني، حسين العقابي، لـ«العربي الجديد»، إن «العجز المالي والأزمات السياسية وسوء إدارة الدولة، كلها ألقيت على كاهل المواطن الفقير، وعدم تضمين الموازنة مخصصات للمناطق المدمرة يعكس السياسة الحكومية غير الصحيحة»، مؤكدا أن «ذلك تسبب في خيبة الأمل لدى أهالي تلك المناطق».

وأشار العقابي إلى أن «هذا الظلم هو نتيجة سيطرة الأجندات السياسية على الحكومة والبرلمان، والتي تنعكس آزماتها على مصلحة الشعب»، مشددا على أن «قانون الموازنة يحتاج إلى بنود واضحة وصريحة لمعالجة أزمة تلك المناطق وإنصافها، وهذا من مسؤولية الجميع».

من جهته، انتقد مرصد «آفاد»، وهو مركز حقوقي عراقي معني بالقضايا الإنسانية في العراق، «عدم تضمين الموازنة الحالية أي فقرة تخص إعمار المناطق المحررة، الأمر الذي تسبب في خذلان وخيبة أمل كبيرة لدى سكان مدن شمال وغرب العراق المنكوبة». وأفاد المرصد في تقرير له بأنه «لا توجد أي تعويضات في الموازنة للمواطنين المدمرة منازلهم ومتاجرهم ومصادر أرزاقهم، على الرغم من أن فقرات في الموازنة تضمن تعويض أخرى ضمنتها الحكومة لشرائح أخرى، وهي بالتأكيد أقل أهمية من الملف الإنساني والأخلاقي الأول في العراق».

وأضاف أن «الموازنة تتضمن تمييزاً واضحاً بين المناطق، وهو ما يجعل البرلمان متورطاً إلى جانب الحكومة في حال مرت من دون تخصيص أي مبالغ لتعويض المواطنين، وعلى الأقل الذين تم تصنيفهم ضمن الحالات الحرجة (بلا مأوى)».

ووفقا لبيانات وتقارير وزارة التخطيط العراقية، وصندوق إعادة الإعمار، وتقرير الأمانة العامة لمجلس الوزراء، فإن العدد المسجل للوحدات السكنية التي تشمل المنازل المستقلة (الفيلا) والشقق والدور المشتركة داخل المجمعات السكنية، التي تدمرت بفعل العمليات الإرهابية والأخطاء العسكرية والقصف الجوي والصاروخي، 147 ألف وحدة موزعة في محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين وكركوك، منها أكثر من 90 ألف وحدة تعرضت لدمار كامل أو شبه كامل لا يصلح ترميمه.

وأشار المرصد إلى أنه تم أيضا تدمير 1415 مصنعا وورشة إنتاجية بشكل كامل و3893 بشكل جزئي أخرجها عن الخدمة، كما سجل تدمير وتضرر قرابة 65 ألف محل تجاري موزعة بين محلات مواد استهلاكية وإنشائية وبضائع غذائية وملابس ومواد منزلية، عدا عن خسائر تقدر بنحو 750 ألف هكتار زراعي مع المعدات الخاصة بالفلاحين.

ولفت المرصد إلى أن «الملف الأهم هو عدد الشهداء الذين سقطوا جراء العمليات الإرهابية والأخطاء العسكرية، إذ نجحت الحكومات المتعاقبة في تحويله من ملف إنساني إلى سياسي، متعمدة عدم تقديم أي أرقام تتعلق بعدد الضحايا منذ عام 2014 ولغاية نهاية العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش، مطلع يناير/كانون الثاني 2017.

وقال إن «استمرار مماطلة الحكومة، للعام الرابع على التوالي، في تضمين أي فقرات متعلقة بالتعويضات للمواطنين في مدن شمال وغرب العراق ووسطه ممن قتل أهاليهم، أو دمرت منازلهم ومصادر رزقهم، أو ممن أصيبوا بإعاقات تمنعهم من العمل، تمثل واحدة من أبرز أسباب استمرار الواقع المأساوي في تلك المناطق التي تشكل 48,7% من مساحة العراق الإجمالية ويقطنها نحو 15 مليون نسمة».

وأشار إلى أن هذا التجاهل يأتي «رغم تضمين مشروع الموازنة المقدم إلى البرلمان عدة فقرات تعويض تتعلق بدفع مستحقات الفلاحين في إقليم كردستان العراق ومحافظة ميسان، أو تعويض متضرري السيول».

وأكد أنه «من المعيب على البرلمان الموافقة على تمرير الموازنة، في الوقت الذي تتشرد الآف الأسر وتعيش ظروفا قاسية بسبب تدمير منازلها وعدم إمكانية بناء ولو غرفة واحدة تؤويهم على أنقاضه».

وكان نواب من كتل سياسية مختلفة في البرلمان العراقي، قد أكدوا في وقت سابق صعوبة تمرير مشروع قانون الموازنة المالية للعام الحالي 2021، بمضمونها الذي أرسلته الحكومة، من دون إجراء تعديلات جوهرية عليها، وسط ترجيحات بإعادة مشروع القانون إلى الحكومة. وقال النائب البرلماني عن محافظة البصرة، عدي عواد، في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد»، إن «قانون موازنة 2021، ظلم محافظات وسط وجنوب العراق، من حيث توزيع التخصيصات المالية والمشاريع.

قوى سياسية تحمّل الحكومة مسؤولية استمرار معاناة المتضررين

الحرب على داعش تسببت في تدمير 147 ألف وحدة سكنية

تحقيق

ساهم غزو الجراد الصحراوي لليمن بمستويات كبيرة إلى جانب عوامل أخرى، في توسيع فجوة الأمن الغذائي الحاد، ويأتي ذلك في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من أزمات اقتصادية خانقة في ظل استمرار الصراع وتراجع مؤشرات مختلف القطاعات الإنتاجية

الجراد يغزو مزروعات اليمن

ضعف وسائل المكافحة يفاقم الخسائر

صنعاء ـ **محمد راجح**

شهد اليمن طوال العام الماضي انتشاراً غير مسبوق للجراد الصحراوي الذي شكل أزمة كبيرة وتبعات ضارة تكبدها القطاع الزراعي، في ظل محدودية عمليات المراقبة والمكافحة وعدم وجود تنسيق وتكامل بين الأجهزة المختصة المعنية في البلاد. غزو الجراد لليمن بهذه المستويات غير المسبوقة ساهم إلى جانب عوامل أخرى في توسيع فجوة الأمن الغذائي الحاد عند مستويات مرتفعة، تنذر بالخطر في ظل الصراع المستمر والتدهور الاقتصادي وتعطل سبل العيش، والظروف ذات الصلة بالمناخ وآفات المحاصيل. وأدى تعرض المزارع والمحاصيل لغزو متواصل للجراد الصحراوي طوال الفترة الماضية، إلى إتلاف المنتجات وتكبيد المزارعين خسائر فادحة. ويشكل اليمن أرضا خصبة لتكاثر الجراد الصحراوي، إذ شهدت البلاد فوران غير مسبوق للجراد الصحراوي خلال العامين 2019 و2020، ويرجع سبب ذلك إلى التغيرات المناخية وما عاشته البلاد من أعاصير والتي تركزت بشكل أكبر في سواحل اليمن الشرقية.

يقول رئيس قسم المعلومات في المركز الوطني لمراقبة ومكافحة الجراد، أحمد الأرياني، إن الجراد استمر بالتكاثر ومع حلول فصل الصيف بدأ بالتحرك والانتقال إلى مناطق المرتفعات الغربية من صعدة شمالا والوجوه إلى ذمار وسط اليمن وتكاثرت الأسراب في أماكن غير أماكنها المعتادة بمساعدة الرياح. ومع حلول الشتاء بدأت تنتقل اسراب منها إلى المناطق الساحلية كما يؤكد الأرياني لـ«العربي الجديد»، لأن الجراد يجد ضالته بالنمو والتكاثر في البيئات الخصبة والرطبة حسب توضيحه، إذ الحقت وفق تأكيداته، أضراراً بالغة بالمحاصيل، خصوصاً في مناطق بالجوف وتهامة في الحديدة وصعدة، وكانت محاصيل الحبوب والخضروات وبعض الفاكهة مثل البرتقال الأكثر تأثراً.

ومن المتوقع أن يؤدي الجراد الصحراوي ودودة الحشد الخريفية والفيضانات إلى زيادة مستويات انعدام الغذاء الحاد وانعدام الأمن الغذائي، إضافة إلى ما خلفه فيروس كورونا من تبعات عديدة مؤثرة، في حين من المتوقع أيضاً أن يصل عدد الأشخاص الذين يعانون من أزمة غذاء حادة شديدة في اليمن وفق تقارير رسمية إلى ما يزيد عن 17 مليون مع نهاية العام 2020، وهو ما ينذر بتزايد خطر المجاعة.

15,9

تصنف مؤشرات دولية اليمن ضمن اسوا 8 دول في العالم من حيث أزمات الغذاء، حيث إن 15,9 مليون شخص يعانون من أزمة غذائية حادة، اي ما نسبته أكثر من 53% من عدد السكان الإجمالي.

نائب مدير مركز مراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي في اليمن، أمين الزربة، يؤكد أن مساحة تكاثر الجراد واسعة جدا وهناك معاناة كبيرة في عملية مكافحتها بسبب الافتقاد للإمكانيات اللازمة للمكافحة مثل السيارات الخاصة بالرش وغيرها من الأدوات التي ساهمت الحرب في إضعافها مثل المراقبة. رغم ذلك وفق تأكيدات المسؤول اليمني لـ«العربي الجديد»، تم بذل جهود كبيرة بأبسط الإمكانيات والتمكن من مكافحة الجراد في مناطق واسعة، لكن الأمر يحتاج إلى تكامل الجهود في مختلف مناطق اليمن وهذا ما سيتم افتقاده بسبب الحرب الدائرة في البلاد منذ عام 2015، لذا يزحف الجراد بأعداد واسعة وما يخلفه من خسائر وتبعات على مصادر الأمن الغذائي في اليمن.

وأطلقت منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» التابعة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول الماضي سلسلة تحذيرات من أن جيلا جديدا من أسراب الجراد الصحراوي يهدد سبل العيش والأمن الغذائي لملايين الرعاة والمزارعين في منطقة القرن الأفريقي واليمن على الرغم من الجهود المكثفة للسيطرة على هذه الآفة طوال عام 2020. وأشارت الوكالة الأممية إلى أن الدعم الدولي وحملة الاستجابة الواسعة وغير المسبوقة ساعدا في معالجة أكثر من 1,3 مليون هكتار من غزو الجراد في عشرة بلدان منذ يناير/كانون الثاني الحالي. ولكن الفاو أشارت إلى أن الظروف المناخية المواتية والأمطار الموسمية الغزيرة تسببت في تكاثر واسع النطاق للجراد، إضافة إلى أن أسراب جديدة من الجراد تتشكل، كما يجري التكاثر على جانبي البحر الأحمر، مما يشكل تهديدا جديدا لمجموعة من الدول مثل اليمن. وتشير تقارير اقتصادية إلى أسباب عدة منها النزاع وعوامل أخرى كالكوارث الطبيعية وما خلفته من تبعات وتفشي الجراد الصحراوي وضعف التدخلات اللازمة لمكافحته، والتي أدت إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، إضافة إلى الانعكاسات التي أصابت الفئات الضعيفة خصوصا الذين يعملون في القطاع الزراعي. وتصنف مؤشرات دولية أزمة الغذاء في اليمن حسب عدد الأشخاص في المرحلة الثالثة أو أعلى، كأسوأ أزمة غذاء على مستوى العالم، حيث بلغ العدد 15,9 مليون شخص يعانون من أزمة غذائية حادة، أي ما نسبته 53% من عدد السكان الإجمالي، بينما يصنف 8,9 ملايين من الأشخاص ضمن المرحلة الثانية أي بما نسبته 30%. ويعد اليمن من بين أعلى 8 دول في تصنيف التقرير العالمي لأزمة الغذاء، بينما يحتل المرتبة الرابعة من حيث عدد النازحين واللاجئين والتي تعد أحد العوامل التي تدفع ملايين الأشخاص للدخول في حدة الأزمة الغذائية، إضافة إلى أن 10 ملايين شخص في اليمن في حالة أزمة غذائية و3 ملايين في أزمة غذائية طارئة و64000 في حالة أزمة غذائية كارثية.

بدوره، يطالب الباحث الزراعي مجيب العبيدي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، بضرورة تقديم المساعدة الإنسانية بشكل متواصل ومن دون عوائق لإنقاذ حياة السكان الذين يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بما في ذلك الفئات الضعيفة التي لا تستطيع تحمل الصدمات الغذائية، وحماية سبل عيشهم، وإعادة تأهيل البنى التحتية للمياه التي تضررت بفعل الفيضانات. ويشدد على ضرورة التقليل لأدنى مستوى، آثار الفيضانات المقبلة على نظم المياه والري، ودعم المزارعين الذين خسروا محاصيلهم ومراعيهم بسبب الآفات والصدمات المناخية والفيضانات وتفشي الجراد، فيما يقتضي الأمر كذلك رفع مستوى المساعدات في اليمن لتمكين المزارعين والرعاة والصيادين اليمنيين من إنتاج الغذاء لأنفسهم وأسرهم ومجتمعاتهم، ولا سيما أنهم يواجهون مشكلة تفشي الجراد الصحراوي في ظل ما تعيشه البلاد من حرب أثرت بشكل كبير على التدخلات الهادفة لمراقبتها ومكافحتها.

إتلاف المحاصيل يساهم في توسيع فجوة الأمن الغذائي

اليمن من بين أكثر 8 دول في العالم معاناة من أزمة الغذاء

اقتصاد الناس

رغم أن أسواق الأسهم والسندات لم تتأثر بحادثة اقتحام الكونغرس يوم الأربعاء، ولكن خبراء يرون أن الحادثة قد تهدد مستقبل الاستقرار السياسي وتدفق الاستثمارات على الولايات المتحدة، في وقت يتراجع فيه العائد على الدولار وأدواته.

ما بعد اقتحام الكونغرس

لا تأثير فورياً على الاقتصاد الأميركي

موسى مهدي

تجاهلت أسواق المال الأميركية والعالمية حادثة اقتحام الكونغرس من قبل أنصار دونالد ترامب يوم الأربعاء الماضي، وارتفعت مؤشرات «وول ستريت» الرئيسية ولم يهتز العائد على سندات الخزانة الأميركية. إلا أن الحادثة زرعت الشكوك حول مستقبل الاستقرار السياسي في ديمقراطية الولايات المتحدة. ويرى المستثمرون حتى الآن، أن هذه الحادثة لن تؤثر على دخل الشركات أو قدرة الاقتصاد الأميركي على جمع الضرائب والاستمرار في الإنفاق، ولكن على المدى البعيد، فإن هذه الهزة الزلزالية ربما سيكون لها تأثير على نظرة المستثمرين الأجانب للاستقرار السياسي في الولايات المتحدة وسط الانقسام العرقي والطبقي والسياسي والتفاوت الحاد في الدخل. هذه الحادثة تأتي في وقت يتراجع فيه العائد على سندات الخزانة الأميركية، بسبب الفائدة المنخفضة (صفر و0,25%)، ويواجه فيه سعر صرف الدولار تراجعاً هو الأخر وبنسبة 7,0% خلال العام الماضي 2020، بينما يواصل التراجع أمام العملات الأخرى في العالم، خاصة اليوان الصيني. كما أنها تأتي في وقت يعاني فيه الاقتصاد الأميركي من الضعف الشديد بسبب مضاعفات جائحة كورونا، بينما خرج الاقتصاد الصيني المنافس له مبكراً من تداعيات الجائحة ويحقق ارتفاعاً على جميع المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي. وبالتالي يرى محللون أن حادثة اجتياح الكونغرس ستضاف إلى ضعف الدولار والعائد على السندات السيادية وتقود تدريجياً إلى ضعف التدفقات المالية الأجنبية في أدوات المال الأميركية.

وحسب البروفيسورة كريستين فوربس، المحاضرة في معهد ماساشوستس التكنولوجي، فإن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي في أميركا يقدر سنوياً بنحو تريليوني دولار، معظمها في أسواق الأسهم والسندات. وترى فوربس أن هذه التدفقات تحدث في وقت تعاني فيه أميركا من ارتفاع الدين العام والاختلالات في ميزان الحساب الجاري وتراجع سعر صرف الدولار. وبالتالي يثير خبراء تساؤلات حول جدوى الاستثمار طويل الأجل في أميركا، إذا كان العائد الاستثماري يواصل التراجع والدولار يواصل الانخفاض، كما أن الاستقرار السياسي يواجه مخاطر.

في هذا الشأن، حذر الرئيس التنفيذي لمصرف «ولدمان ساكس» الاستثماري العالمي، من مخاطر حادثة الاقتحام على مستقبل مركز الولايات العالمي ووصفها بأنها مثال آخر على كيفية تبديد الثقة التي بنتها أميركا خلال عقود عديدة. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ينظر العالم لواشنطن كقلعة منيعة لحماية النظام الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية في العالم. وأظهرت هذه الحادثة أن الاستقرار السياسي في أميركا يمكن أن يتعرض لضربات جديدة. بالتالي، فإن الثقة الاستثمارية في الولايات المتحدة ربما تتراجع بالنسبة لكبار المستثمرين في الاقتصاد وأدوات المال الأميركية في المستقبل.

وتشير دراسات أميركية إلى أن الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي عادة ما تخسر الجاذبية الاستثمارية وإن كانت الدراسات في السابق تركز على الاقتصادات الناشئة، فإنها ربما تتناول في المستقبل الولايات المتحدة أيضاً، إذ إن احتجاج الرئيس ترامب على نتيجة الانتخابات واتهامه بسرقة النتيجة، تحولت من عمليات الانتقاد السياسي إلى التفكير الجدي في الانقلاب على الديمقراطية والسيطرة على الكونغرس بالقوة والعنف الذي أودى بحياة أربعة مواطنين.

وهذه الحادثة ربما تتخطى اثارها ما حدث بعد اغتيال الرئيس جون كينيدي في العام 1963 ومحاولة اغتيال الرئيس رونالد ريغان في العام 1981، إذ إن الاستقرار السياسي والاجتماعي في أميركا يعاني في الأساس من مجموعة من التحديات، على رأسها العنصرية الاقتصادية والمالية في أميركا التي تزايدت في سنوات حكم الرئيس ترامب وأصبحت مؤسسة متكاملة تمارسها البنوك والشركات وأسواق المال، وكذا في الفرص الوظيفية المتاحة في الأعمال التجارية. وبالتالي يتزايد الغبن الاجتماعي وسط السود والأقليات في الولايات المتحدة ويهدد بتمزق المجتمع الأميركي وحدوث ثورات شعبية غاضبة. ولا يستبعد محللون أن يتطور هذا الشرخ على يد الجماعات اليمينية المتطرفة البيضاء إلى صراع دام في شوارع الولايات المتحدة خلال السنوات المقبلة ما لم تتم السيطرة عليه ويسود القانون والعدل والمساواة في الولايات المتحدة.

ويشان الانقسام والتمييز العنصري المالي، يقول تقرير صادر عن مصرف الاحتياط الفيدرالي، (البنك المركزي الأميركي)، في العام الماضي، إن أصحاب الأعمال التجارية من السود، حينما يتقدمون بطلبات للمصارف التجارية للحصول على تمويل لأعمالهم التجارية، يحصلون على التمويل بنسبة فائدة أعلى من نظرائهم البيض، وأعلى كذلك من منافسيهم وذوي الأصول الآسيوية. كما أن نسبة رفض المصارف الأميركية لطلبات تمويل العملاء السود، أعلى كثيراً من نسبة الرفض للأفراد من المجموعات العرقية الأخرى.

وبالتالي فإن التحديات العنصرية في أميركا التي غذاها الرئيس ترامب خلال سنوات حكمه بالتغريدات العنصرية والقرارات الرئاسية والتعليقات ربما تقوض الثقة في التماسك السياسي والاجتماعي وبالتالي تضيف عامل عدم استقرار أساسي إلى مخاطر الاستثمار في الولايات المتحدة. في هذا الصدد تقول مديرة معهد سياسات المجتمع الأوروبي المفتوح، هيذر غرامبل، إن «هذه الحادثة تعطي مثالاً على أن الاستقرار السياسي يمكن أن ينهار». من جانبها، ترى البروفيسورة بجامعة ميزوري، ريبكا أم سمرز، أن أسس الدولة تقوم على قدرتها على المحافظة على الأمن والاستقرار وحماية المصالح الاقتصادية والقدرة على نشر أيديولوجيتها. هذه الحادثة تزيد من عدم الاستقرار السياسي وربما الغبن الاجتماعي وتناقض المصالح المالية والاقتصادية بين المجتمعات المكونة للولايات المتحدة. ويلاحظ أن العديد من الأثرياء غادروا المدن الأميركية خلال الصيف الماضي حينما اندلعت الاحتجاجات على مقتل المواطن الأميركي الأسود جورج فلويد، كما أن أسعار البنايات والمساكن تراجعت في نيويورك.

بالتالي، على الرغم من أن الحادثة لم تؤثر فوراً على أداء أسواق المال وربحيتها، ولكن ربما تكون لها آثار في المستقبل على الولايات المتحدة، إن لم تتمكن إدارة الرئيس جو بايدن من تنفيذ سياسات فعالة لسد فجوة الدخول ومعالجة الغبن الاجتماعي والفروقات العرقية وتلجم بالقانون المجموعات العرقية البيضاء المتطرفة التي لا ترتضي صعود غير البيض للمناصب السياسية في أميركا. في هذا الشأن يرى الاقتصادي الأميركي كامبل هارفي في تعليقات لنشرة كوارتز الأميركية، أن «الأسواق دائماً تنظر للمستقبل». وفي تحليله لعدم تأثر الأسواق خلال تعاملات الأسبوع بالحادثة، يقول هارفي إن المستثمرين لم يستجيبوا لحادثة اقتحام الكونغرس لأنهم وضعوا في حساباتهم مسبقاً احتمال فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن وكذلك احتمال رفض الرئيس ترامب للنتيجة واحتمال حدوث حالات من العنف، كما أنهم ركزوا انتباههم على انتخابات مجلس الشيوخ وتداعياتها على قدرة الرئيس المنتخب على تمرير قوانين سريعة بعد تنصيبه بعد 10 أيام، بما في ذلك إجازة حزمة مالية تحفيزية أكبر من التوقعات وتقديم مساعدات أكبر للمجتمعات الفقيرة في المدن الأميركية والريف.

الحادثة لم تؤثر فوراً على أداء أسواق المال وربحيتها (Getty)

تراجع مقلق للدولار

تراجع الدولار الاسبوع الماضي الى ادنى مستوياته مقابل العملة الصينية، إذ بلغت قيمته اقل من 6,5 يوان لاول مرة منذ سنوات. وتعني قوة اليوان زيادة تدفقات الاستثمار من الدولار إلى ادوات المال الصينية، وتحزيز الاقتصاد الصيني. وكان اليوان قد كسب 7,0% مقابل الدولار العام الماضي. ويرى مصرفيون ان اليوان بهذا السعر، بلغ المستوى الخطر الذي يهدد الدولار وربما يدفع نحو سرعة تدويله في اسواق الصرف وفي الاحتياطات العالمية.

ارتفاع أسعار المواد الغذائية

افتتحت أسعار الحبوب والبذور الزيتية من القمح والصويا والذرة على ارتفاع كبير بسبب جائحة كوفيد-19 وعوامل أخرى مثل المخاوف المناخية. وقال رئيس شركة «أغري تك ترايد» للمعلومات، كلود جورجيليه: «هذه السنة تؤشر إلى الصحوة على صعيد المواد الأولية الزراعية». وقد ازدادت أسعار هذه المواد الزراعية مجتمعة بنسبة تراوح بين 14 % و19 % في 2020، وتوقعت دراسة حديثة أجرتها مؤسسة «بو بي آس» المالية السويسرية، استمرار المنحى التصاعدي حتى النصف الثاني من 2021. وقال ميشال بورتيبه المدير العام للشركة «أغريتل»: «يثير هذا الارتفاع في الأسعار اهتماماً متجدداً لدى المستثمرين والصناديق المالية وفي قطاع السلع الأساسية الزراعية بعد أربع أو خمس سنوات تدهورت فيها الأسعار، ويبعث ذلك الأمل في سنوات ازدهار أكبر». وشكّلت الجائحة السبب الأول في الارتفاع الكبير للأسعار إذ شجعت البلدان على تخزين المواد الغذائية الأساسية تفادياً لخطر انقطاع سلاسل التموين العالمية، ما أثار في المقابل تهديدات بحالات مجاعة. وأوضح رئيس «أغري ترايد كونسلتينغ» بيار دوكلو، أن «الصينيين اشتروا في السنتين الماضيتين نحو 150 مليون طن من مخزونات الذرة لبيعها إلى مصنعي أغذية المواشي الصينية». (رويترز)

متجر سينسبري في لندن (Getty)

روسيا تواجه 3 عقبات في 2021

الروبل تعرض لكبر اختبار في العام الماضي (Getty)

قال السيناتور الروسي، أليكسي بوشكوف، إن بلاده ستصطدم بثلاث مشكلات رئيسية هذا العام، ويتعين على موسكو أن تعمل على حلها. وأوضح بوشكوف في صفحته على «تيلغرام»، أن المسألة الأولى التي تواجه روسيا هذا العام هي كيفية الخروج من الوضع الوبائي (كورونا). أما الثانية فهي إملاءات عمالقة الإنترنت، والثانية تتعلق بالتغييرات داخل الولايات المتحدة وتداعياتها على روسيا. وتتخوف الحكومة الروسية من احتمالات تشديد الحظر على المؤسسات والشركات الروسية. ومن بين مخاوف روسيا في العام الجديد أن تعرقل عمليات الحظر تصدير الغاز الطبيعي، خاصة مشروع نورد ستريم 2. وحسب ما ذكرت نوفوستي، كتب بوشكوف أن «الجواب على الأولى هو التطعيم... وعلى الثانية هو قانون مكافحة الرقابة على الإنترنت، الذي دخل للتو حيز التنفيذ... بالإضافة إلى تطوير منصات الإنترنت الخاصة بنا، ولا شك في أن عمالقة الشبكات الكبيرة لن تمتثل للمتطلبات الروسية». وأشار السيناتور الروسي إلى أن «واشنطن ستنظر إلى أي علامة ضعف من جانب موسكو كدليل على نجاح الضغط، وستؤدي إلى تشديده». كما يعتقد بوشكوف أن الحوار حول قضايا معينة، مثل تمديد معاهدة «ستارت 3»، مع الإدارة الأميركية ممكن، لكنه سيكون محدوداً ولن يؤثر على «المحتوى الرئيسي للعلاقة» مع واشنطن.

(العربي الجديد)

قفزة هائلة في الديون العالمية خلال 2020

نيويورك ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات صادرة عن معهد التمويل الدولي، ارتفاع الديون العالمية بأكثر من 17 تريليون دولار خلال عام 2020، لتبلغ 275 تريليون دولار وسط ضغوط جائحة فيروس كورونا الجديد. وذكر المعهد في تقرير، أمس الأحد، وفق وكالة الأناضول، أن الارتفاع كان مدفوعا بالتراكم الحاد في الاقتراض الحكومي، الذي رفع نسبة الدين الحكومي العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى 105% العام الماضي من 90% في 2019.

وأشار التقرير إلى أن الاقتصاد العالمي يدخل 2021 وسط الاختلالات المتزايدة، وبكمية قياسية من الديون التي ستؤثر على آفاق الانتعاش، لافتا إلى استمرار الحكومات لا سيما بالأسواق الناشئة في الاقتراض، لكنه حذر من أن الاعتماد الكبير على رأس المال الأجنبي، قد يجعل المقترضين في الأسواق الناشئة أكثر عرضة للتحولات المفاجئة في المخاطر العالمية. وأدت جائحة كورونا خلال 2020 إلى اضطرابات غير مسبوقة في كافة القطاعات الاقتصادية، مما دفع البنوك المركزية حول العالم لإقرار حزم تحفيزية ضخمة، كما خفضت أسعار الفائدة في محاولة لإنعاش الاقتصاد العالمي. ومعهد التمويل الدولي، مؤسسة عالمية تضم أكثر من 470 مؤسسة مالية، وتتمثل مهمته في دعم الصناعة المالية والإدارة للمخاطر، ويضم في عضويته البنوك المركزية العالمية والبنوك الدولية الكبرى وشركات التأمين، وصناديق التقاعد، ومديري الأصول وصناديق الثروة السيادية.

كان مسؤولو مجموعة العشرين اتفقوا في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي على تمديد مبادرة لتجميد مدفوعات الديون الرسمية الثنائية حتى نهاية النصف الأول من 2021 وقالوا إنهم سيدرسون تمديدها 6 أشهر أخرى في إبريل/ نيسان. وفي بيانات صادرة عن معهد التمويل الدولي في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، قفز إجمالي دين الأسواق المتقدمة إلى 432% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من 2020، مقارنة مع حوالي 380% في نهاية 2019. وبلغت نسبة الدين إلى الناتج الإجمالي في الأسواق الناشئة نحو 250% في الربع الثالث، وسجلت الصين 335%. وقد يواجه القطاع المصرفي العالمي مخصصات تفوق تريليون دولار في العام الجاري 2020، لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها بسبب جائحة كورونا، حسب تصريحات سابقة في نهاية الشهر الماضي، لمسؤولين في البنك المركزي الأوروبي. ورغم الآمال بنجاح اللقاحات المضادة لكوفيد 19، إلا أن تعافي الأعمال التجارية المقترضة يبقى مستبعداً، وبالتالي تتوالى التحذيرات للقطاع المصرفي العالمي من تراكم الخسائر.

البنوك المركزية ضخت مبالغ ضخمة للحد من تداعيات كورونا (فرانس برس)

رؤية

سيناريوهات غامضة ومضاربة جنونية على البيتكوين

عبد الحافظ الصاوي

بيانات يوم الجمعة الموافق 8 يناير/ كانون الثاني 2021، صدمت المتابعين لأسواق العملات الافتراضية، بسبب قفزات خيالية في سعر العملة الأكثر شيوعاً والأكثر تداولاً، حيث تجاوز سعر عملة بيتكوين سقف الـ 40 ألف دولار، وبلغ 41 ألف دولار بنهاية اليوم نفسه. والمثير للجدل توقعات بعض المجموعات الأميركية حول مستقبل هذه العملة، حيث ذهبت التقديرات في الأجل الطويل إلى أن يصل سعر البيتكوين إلى 146 ألف دولار، وبلا شك في أن مثل هذه التوقعات تصنع حالة من الإصرار لدى الموجودين في هذه السوق، بل تجذب عملاء جدداً، ولكن السؤال هو: ما العوامل التي ساقت هذه المجموعة المالية إلى هذا التقدير؟ وما مبرر هذه المضاربات الجنونية، على عملة البيتكوين؟

سيناريوهات غامضة

لا تزال تسمية العملات الافتراضية، في إطار المجاز، إذا ما أردنا أن نطبق عليها قواعد تعريف العملة في علم الاقتصاد. فهذه العملات ما زالت لا تتسم بكونها وسيلةً للتبادل، فعالم التبادل من خلالها فئة محدودة، وبخاصة أصحاب الثقافات الإلكترونية العالية، أو أصحاب القدرات المالية المرتفعة، كذلك فإنها لا تعد مقياس للثروة بالمعنى الدقيق، لكون كثير من المجتمعات ما زالت تجهلها، كذلك من الصعب أن تكون العملات الافتراضية مخزناً للثروة، فهي شديدة التقلبات. فمثلاً، بعد أن كانت عملة البيتكوين أقل من 400 دولار، صعدت إلى حدود 19 ألف دولار، ثم تراجعت مع الأزمات المالية إلى نحو 3,5 آلاف دولار، ثم بحلول أزمة كورونا اتجهت المضاربات عليها بشكل كبير، وكانت نهاية عام 2020 وأوائل عام 2021 مرحلة جديدة لارتفاع جنوني، حتى وصلت كما ذكرنا عاليه إلى تجاوز سقف الـ 40 ألف دولار. إن قبول بعض الدول بالعملات الافتراضية، ومن بينها البيتكوين، جاء بناءً على أساس سيطرة البنوك المركزية على تعامل هذه العملات بأسواقها، حتى لا تسبب أزمات كبيرة لاقتصاديات هذه الدول. فعلى الرغم من أن بعض الدول رحبت بإصدار عملات افتراضية خاصة بها، مثل الصين، فإن الدافع هنا لم يكن أكثر من البحث عن مخرج من احتكار الدولار كعملة دولية للتسويات المالية والتجارية، وما تسببه السياسات النقدية والمالية الأميركية من أضرار للدول الأخرى.

إن العالم يعيش أزمة مزدوجة لجائحة كورونا وانهيار أسعار النفط، كذلك إن ما حدث في أميركا أصاب الدولار الأميركي بالضعف، ولا يعلم مستقبلها من حيث قوتها في الأسواق الدولية، ولذلك قد تكون هذه العوامل قد ساعدت على رفع سعر البيتكوين في سوق المضاربة عليها.

جنون المضاربة

لا تزال سوق العملات الافتراضية تخضع لمساحات كبيرة من الضبابية، ومن الصعب الوصول إلى أسباب بعينها للوقوف على سرّ التعاملات عليها، إلا أن ملمح المضاربة هو الأكثر قبولاً، وبخاصة أنه لا يوجد وراء هذه العملة اقتصاد قائم على الإنتاج والخدمات، ووجود أشياء ملموسة، وإن كانت بعض الأسواق تقبل البيتكوين وغيرها من العملات الافتراضية كمقابل مادي.

وفي ضوء حالة الترابح والضبابية للاقتصاد العالمي، في ظل الأزمة المزدوجة لفيروس كورونا وانهيار أسواق النفط، وكذلك حالة التذبذب في السوق العالمي للذهب، قد يذهب البعض إلى سوق العملات الافتراضية، بحثاً عن مساحة للربح السريع. وهنا لا نغيب عنا حركة غسل الأموال، التي تجد في سوق العملات الافتراضية، ملاذاً آمناً، لحركة أموالهم والبحث عن غطاء شرعي لنشاطهم، وبخاصة أن الاقتصاديات التي اعترفت بالعملات الافتراضية، ما زالت محدودة، وهناك العديد من الاقتصاديات ما زالت تجرمها وتتحسب لتأثيرها في أمنها الاقتصادي القومي من وقع هذه العملات. والفارق الكبير خلال أيام قليلة، في سعر عملة البيتكوين، ليصل إلى الضعف، يضع الكثير من علامات الاستفهام، هل جرى التضييق على عمليات التعدين التي تعتبر الأصل في وجود هذه العملات؟ هل وُضعت قيود تكنولوجيا عبر الخوارزميات التي تصدر هذه العملات بها، فأشيع أن العملات ستكون محدودة، وبالتالي سيرتفع سعرها. أدت الزيادات المتتالية في سعر عملة البيتكوين خلال الأيام إلى حالة من الاستغراب الشديد، وغياب المنطق الاقتصادي، حتى فاقت معدلات المضاربة الموجودة في أسواق الأسهم والسندات، أو بورصات النقد، أو بورصات السلع، فالبيتكوين قفز سعرها بنسبة نحو 29% خلال الأيام الأولى فقط من عام 2021، بينما قفز سعرها خلال عام 2020 بنسبة 380%. وهو ما يؤكد أن المضاربة على البيتكوين وصلت إلى حد الجنون، فمعظم الأنشطة الاقتصادية على مستوى العالم أصيبت في مقتل بسبب كورونا وانهيار أسعار النفط، فما هي السوق أو الاقتصاد الذي تنشط فيه البتكوين وأخواتها حتى ترتفع بهذا الشكل؟

صناعة الوهم

لا شك في أن دور بيوت الخبرة في أي نشاط، معتبر، ويحقق أهدافه من خلال حصول المستفيدين على الخدمات التي تقدمها بيوت الخبرة، سواء في مجالات التسويق أو الإنتاج، أو البورصات، أو دراسات الجدوى، أو غيرها، ولكن ما دور بيوت الخبرة في مثل سوق العملات الافتراضية؟ هل سيكون للعملات الافتراضية أدوار كبيرة خلال الفترة القادمة، في ظل انتظار واقع نظام عالمي جديد؟ ولكن ما المؤشرات التي دفعت إلى سوق المضاربة على البيتكوين، لتتضاعف أسعارها في أيام معدودة؟ هل ستقبل المؤسسات المالية بالعملات الافتراضية كجزء من الاحتياطيات الدولية في بنوكها المركزية؟ هذه احتمالات بعيدة في ظل الوضع الحالي، وحتى إذا افترضنا صحتها، فمن غير المقبول أن يرتفع سعرها بهذه الصورة، بل كان سيساعد على إزالة العديد من صورة الغموض في إصدارها وحجمها وقيمتها على وجه التحديد، وبخاصة لدى البنوك المركزية، وستسعى الدول إلى إتاحة المزيد من المعلومات والشفافية تجاه هذه العملات. وسنجد من يدعون الخبرة في تلك الأسواق، يقدّمون ما يعرف بالتحليل الفني، لكي يقدموا لنا مجموعة من المنحنيات، تقول إنه عند كسر حاجز كذا سيقفز أو ينخفض سعر تلك العملات الافتراضية بكذا، وبلا شك، الكثير من المضاربين في تلك الأسواق يتابعون هذه التحليلات، وعلى أساسها يدفعون بأموالهم نحو هذه الأسواق.

الاستثمار الأجنبي في أميركا يقدر بنحو تريليوني دولار سنوياً